ÇUKUROVA ÜNİVERSİTESİ
İLAHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ
Journal of the Faculty of Divinity of Çukurova University

Cilt / Volume: 22 • Sayı / Issue: 1 • Haziran / June 2022 • 38-58
e-ISSN: 2564-6427 • DOI: 10.30627/cuilah.1010780

مُخَالَفَةُ القِياسِ النَّحويِّ في شِعْرِ اِمْرِئ القَيْس

İmruü'l-Kays'ın Şiirinde Nahvî Kıyâsa Aykırılık

Contravention of Grammatical Measurement in The Poetry of Imru'l-qays

Bozan ALHAMAD
Dr. Öğr. Üyesi, Aksaray Üniversitesi, İslami İlimler Fakültesi, Arap Dili ve Belagatı Anabilim Dalı, Aksaray, Türkiye
Assist. Prof., Aksaray University, Faculty of Islamic Education Department of Arabic Language and Rhetorics, Aksaray, Turkey
bozanalhamad@aksaray.edu.tr https://orcid.org/0000-0001-8446-8505

Makale Bilgisi/Article Information
Makale Türü/Article Type: Araştırma Makalesi/Research Article
Geliş Tarihi/ Received: 16.10.2021
Kabul Tarihi/Accepted:15.06.2022
Yayın Tarihi/Published: 30.06.2022
İntihal Taraması/Plagiarism Detection: Bu makale, en az iki hakem tarafından incelendi ve intihal içermediği teyit edildi/This article has been reviewed by at least two referees and scanned via a plagiarism software.
Etik Beyan/Ethical Statement: Bu çalışmanın hazırlanma sürecinde bilimsel ve etik ilkelere uyulduğu ve yararlanılan tüm çalışmaların kaynakçada belirtildiği beyan olunur/It is declared that scientific and ethical principles have been followed while carrying out and writing this study and that all the sources used have been properly cited (Bozan Alhamad)
Telif/Copyright: Çukurova Üniversitesi İlahiyat Fakültesi/Published by Çukurova University Faculty of Divinity, 01380, Adana, Turkey. Tüm Hakları saklıdır / All rights reserved.

مُخَالَفَةُ القِياسِ النَّحويِّ في شِعْرِ اِمْرِئ القَيْس

İmruü'l-Kays'ın Şiirinde Nahvî Kıyâsa Aykırılık

Contravention of Grammatical Measurement in The Poetry of Imru'l-qays

الملخّص

تناولَ هذا البحثُ قضيةً هامةً من قضايا علمِ النحو، هي ظاهرةُ مخالفةِ القياسِ النَّحويّ لدى امرئ القيس، إذ إنَّ ظاهرةَ مخالفةِ القياسِ ظاهرةٌ شائكةٌ إلّا أنّها منتشرةٌ في ثنايا كُتُبِ النَّحو، فلا يكادُ يَخلو كتابٌ من كُتُبِ النَّحو إلّا وَضَمَّ مجموعةً من أوجهِ مخالفةِ القياسِ، وهذا ما سيحاولُ البحثُ إلقاءَ الضوءِ عليهِ وتفسيرِهِ من خلالِ تحديدِ أهمِّ المخالفاتِ التي وقعتْ في شعرِ امرئ القيسِ، وبيانَ رأيِ النحاةِ فيها، بَيْنَ مُبرّرٍ لهِ وبينِ مُستنكرٍ عليهِ، وإنْ كان خروجُهُ هذا في أغلبهِ كان من بابِ الضرورةِ الشعريّةِ لا من بابِ تمرّدِهِ على قواعدِ اللغةِ، إذ اعتبرهُ النُّحاةُ خروجًا مقبولًا لَهُ أمثلةٌ مشابهةٌ لدى غيرِهِ من شعراءِ عصرِهِ أو ممّن لاحقوا بهِ من العصورِ التاليةِ لعصرِهِ، لأنَّ المعنى المرادَ قد يتطّلبُ خروجًا عن المشهورِ والمُطّردِ في الاستعمالِ لتحقيقِ أغراضٍ فنيةٍ وجماليةٍ في نظمِ القصيدةِ، لذا ينبغي ألّا ننظرَ إلى اللفظِ بمعزلٍ عن التركيبِ كما فعلَ بعضُ النُّحاةِ ممّن عَابَ كُلَّ خروجٍ عن مقتضى الظاهرِ في القياسِ.

الكلمات المفتاحية: النَّحو، الأدبُ الجاهليُّ، الشِّعرُ العربيُّ، القياسُ النَّحويُّ، امرؤ القيس.

Öz

Bu araştırmada nahiv ilminin önemli bir konusu ele alınmıştır. Bu konu İmru'l-Kays'ın şiirlerinde nahvî kıyâsın ihlalidir. Nahvi kıyâsın ihlali konusu, pek çok nahiv kaynağında üzerinde durulan önemli bir konudur. Bu araştırmada, İmruü'l-Kays'ın şiirlerinde meydana gelen en önemli kıyâs ihlallerine ışık tutulmuştur. Tespit edilen bu ihlaller hakkında dilcilerin eleştirel veya destekler mahiyetteki görüşlerine yer verilmiştir. Bu bağlamda onun şiirlerindeki kıyâs ihlallerinin genellikle kural tanımamazlığından kaynaklanmadığı, zaruret-i şiirden kaynaklandığı görülmüştür. Bu durum kendisine özgü olmayıp, şiir dilinde bütün şairler için bu tür ihlaller kabul edilebilir ihlaller olarak karşılanmaktadır. Zira şiirdeki amaçlanan sanatsal ve estetik amaçlara ulaşmak için kurallarla belirlenen alışılmış ifadelerin dışına çıkmak gerekebilmektedir. Bu sebeple kıyâsa aykırılığın her türlüsünü eleştiren bazı dilcilerin düştüğü hataya düşmemek için lafzın sözdizimden bağımsız değerlendirilmemesi gerekmektedir.

Anahtar Kelimeler: Nahiv ilmi, Cahiliye Edebiyatı, Arap şiiri, Nahvî kıyâs, İmruü'l-Kays.

Abstract

This research dealt with an important issue of grammar, which is the phenomenon of the contravention grammatical measurement in Imru' al-Qays' poetry. The phenomenon of contravention grammatical measurement is a complex phenomenon, but it is widespread in the grammar books. Most of the grammar books included a number of aspects of measurement contravention. This is what the research will attempt to shed light on and explain by identifying the most important contraventions that occurred in Imru' al-Qays' poetry, Clarifying the grammarians' opinion about it, between justifying it and disapproving it. Even if this deviation was due to it was out of poetic necessity, not out of his rebellion against the rules of language. The grammarians considered it an acceptable deviation that had similar examples among other poets of his time or those who followed him from the ages following his time, Because the intended meaning may require a deviation from the well-known and the steady in use to achieve artistic and aesthetic purposes in the poem's systems, so we should not look at the word in isolation from the structure, as did some grammarians who criticized every contravention from the apparent requirement measurement.

Keywords: Grammar, Pre-Islamic Literature, Arabic Poetry, Grammatical Measurement, Imru'l-Qays .

المقدمة

إنَّ الشّعر في العصر الجاهليّ شعر محكمٌ في نظمه وتراكيبه وقوافيه على الرغم من عدم وجود قاعدة – آنذاك- تلزمه أو وزن يحدّه، فقد كان الشّعراء أبناء تلك القبائل التي كانت تسكن الجزيرة العربية، ولكلِّ قبيلة لهجة خاصّة تُعرف بها، وما دام أولئك الشّعراء أبناء تلك القبائل فكان لابدّ من أن ينشدوا أشعارهم بلهجة قبائلهم، فلمّا جاء العلماء في عصر الاحتجاج وأرادوا أن يجعلوا العربية على قوانين وأنظمة تحكم قائلها، رجعوا إلى أشعار العرب وكلامهم، فأخذوا يستنبطون منها القواعد، فما كان منها المطّرد والشّائع كان هو القاعدة، وما كان منها القليل النّادر كان هو الشّاذّ الذي لا يُقاس عليه، فأخرجوا لنا من هذه الاستنباطات علومًا تهم بجانب من جوانب العربية، كعلم النّحو وعلم الصّرف وعلم البلاغة وعلم العروض، فكان القياس الحكم الفصل في كلّ علم، كما قال ابن عصفور: النّحو علم مستخرج بالمقاييس المُستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها[1]، فالقياس على هذا هو حمل فرع على أصلّ بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، كأن تقول: نصبت (لا) النافية للجنس ورفعت الخبر قياسًا على (إنَّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، فإنَّ (لا) النّافية للجنس تأتي لتوكيد النّفي كما تأتي (إنَّ) المشبهة بالفعل لتوكيد الإثبات[2]، ولعلّ امرأ القيس كان أحد الشّعراء الجاهليين الذين بنَوا بعضًا من أشعارهم على المخالف للقياس، لا لضعفٍ في شعره، ولا لعدم معرفة بكلام العرب وفصاحتهم، إنّما كان خروجه عن القياس في أغلب شعره كان لضرورة الشّعر، أو محاكاة للهجة من لهجات العربية الشّاذّة، وهذا الشّاذّ ليس مطّردًا في شعره، فقد جاء معظمه موافقًا لقواعد النّحو، مُستشهَدًا به لدى نحاة العربية كالخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه والمبرّد من البصريين والكسائي والفرّاء وثعلب من الكوفيين.

و(امرؤ القيس) هو حُنْدج بن حُجر الكندي، كان أبوه ملكًا على أسد وعطفان، وخاله المهلهل الشّاعر المعروف، لقب بألقابٍ عدّة، هي: امرؤ القيس، والملك الضّليل، وقيل: سمّي بالملك الضّليل لأنّه تركَ مُلكه وقَصَدَ قيصر يطمح أن يحصل على جيش منه يأخذ به ثأر أبيه[3]، وذو القروح، وقد عدّه ابن سلّام في رأس الطبقة الأولى من الشّعراء الفحول[4]، كذلك عدّه الأصمعي في أول طبقات الفحولة، وقال فيه: ما رأيتُ أحدًا في الدنيا قالَ مثل قول امرئ القيس[5]: [الوافر]

وَقـــاهُم جِـــدُّهُم بِبَني أَبيهِم وَبِالأَشقينَ مـــا كانَ العِقابُ

بل كان أولُهم كلُّهم في الجودة، له الحُظوة والسّبق، وكلُّهم أخذوا من قوله واتّبعوا مذهبه[6]، ونقل ابن حجّة عن الأصمعي عندما سُئِل: مَن أشعر الشُّعراء؟ أجاب: مَن يأتي إلى المعنى الرّديء فيجعله بلفظه كثيرًا، وينهي كلامه انتهاء القافية، فإن احتاج إليها أفاد معنى زائدًا مفيدًا، فقيل له: منَ هو؟ فقال: إنّه امرؤ القيس الفاتح لأبواب المعاني، إذ قال[7]:

كَأَنَّ عُيونَ الوَحشِ حَوْلَ خِبائِنَا وَأَرْحُلِنَا الجَزْعُ الذي لَمْ يُثَقَّبِ

فكلامه انتهى إلى (وله الجزع)، وقوله (الذي لم يثقب) زيادة المعنى، وهذه الزّيادة فيها من المحاسن مالا يخفى على حُذّاق الأدب[8]، وله ديوان مطبوع حققّه محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد الرّحمن المصطاوي، وقد شرحه مجموعة من الشرّاح، أهمّهم: أبو سعيد

---

[1] جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في أصول النحو وجداله*، تحقيق: محمود فجّال، دمشق: دار القلم، 1989م، ص 32.

[2] أبو البركات كمال الدين الأنباري، *لمع الأدلة*، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق: دار الفكر، 1957م، ص95.

[3] شهاب الدين النويري، *نهاية الأرب في فنون الأدب*، تحقيق: يحيى الشامي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004م، 5/ 191.

[4] ينظر: محمد بن سلّام الجمحي، *طبقات فحول الشعراء*، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني،1980م، 50/1.

[5] امرؤ القيس حُندح بن حُجر، *الديوان*، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، 2004م، ص 83.

[6] الأصمعي عبد الملك بن قريب، *فحولة الشعراء*، تحقيق: ش. تورّي، دار الكتاب الجديد، 1971م، ص9.

[7] امرؤ القيس، *الديوان*، ص78.

[8] تقي الدين الحموي، *خزانة الأدب وغاية الأرب*، تحقيق: عصام شقيو، بيروت: دار الهلال، 2004م، 28/2.

السّكري، وأبو جعفر النّحاس، ولعلَّ أهمّ الأسباب التي دفعت امرؤ القيس إلى مخالفة القياس، هو عدم خروجه عن الوزن الذي كان يلتزمه به في قصيدته.

أوجه مُخالفة القياس النّحويّ في شعر امرئ القيس

يتميّز امرؤ القيس بغزارة شعره، وهذه الغزارة جعلته أحيانًا يخرج عن الأصل والقياس الذي كان ينبغي أن يأتي عليه كلام العرب، إذا ما أراد أن يعبّر عن معنى ولم تسعفه تراكيب اللغة في حدود الوزن الذي اختاره، فيلجأ إلى التصرّف بهذه التّراكيب حتّى يصل إلى المعنى الذي يريده مخالفًا بذلك قواعد النحو التي وضعها النُّحاة باعتمادهم على المطّرد والشّائع من كلام العرب، وقد وردت مخالفة القياس النّحويّ في شعرِ امرئ القيس على وجوه عدّة، وهي:

1- دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍ آخر

أدخل امرؤ القيس في قوله[9]: [الطويل]

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تُصَوَّبُ فِيهِ العَينُ طَوْراً وَتَرْتَقِيْ

حرف الجرّ (الباء) في (بكابن) على (الكاف) وهو خلاف القياس، ولا يكون إلّا في الشعر للضرورة كما ذكر ذلك كثير من النحاة، فسيبويه يرى أنَّ أناسًا من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوا الكاف بمنزلة (مِثْل)، كما في قول خِطام المجاشعي[10]: [الرجز]

وَغَـــيرَ وَدٍّ جَـــاذِلٍ أَو وَدّيْنْ صَـــالِيَـاتٍ كَكَـــمَا يُؤَثْفَـيْنْ

فالكاف الأولى حرف جرٍّ، والثانية اسم بمعنى (مثل).[11]

وتبعه في هذا الرأي المبرّد إذ يرى أنَّ الشَّاعر إذا اضْطر جعل (الكاف) بمنزلة (مِثْل)، وأدخل عليها الحروف كما تدخل على الأسماء، فمن ذلك قوله: (وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَيْن)، أراد: كمثلما يُؤَثْفَيْن.[12]

فسيبويه والمبرّد يريان أنَّ (الكاف) إذا دخل عليها حرف جرٍّ آخر تحوّلت إلى اسم بمعنى (مِثْل)، وعلى هذا تكون الكاف الأولى في بيت خطام حرف جرٍّ، والكاف الثانية اسم بمعنى (مِثل)، فيكون المعنى: وصالياتٍ كمثلما يؤثفين، وعليه فإنَّ الكاف في بيت امرئ القيس السابق، هي اسم كما بيّنَ ذلك ابن عصفور، إذ ذكر أنَّها اسم وليست حرف جرٍّ، والدليل على اسميتها أنَّ حروف الجرّ لا يدخل بعضها إلّا إذا كانت بمعنى واحد، فيكون الثاني تأكيدًا للأوّل، نحو قوله[13]: [الوافر]

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْـفَى لِمَـــا بِي وَلَا لِـلِـمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فأدخل على حرف الجرّ (اللّام) في (لِلِمَا) لامًا أخرى ليؤكدها، وربّما يقول قائلٌ: لعلّ الكاف في (بكابن) حرف جرّ، ويكون المجرور، بـ (الباء) محذوفاً، والتقدير: بفرسٍ كابن الماء، فهذا لا يجوز لأنَّ الكاف إن لم تكن مقدّرة مقام الاسم المحذوف، لزم من ذلك أن

[9] امرؤ القيس، *الديوان*، ص132.

[10] عثمان بن جني، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، 1993م، 291/1.

[11] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، 408/1.

[12] المبرد، محمد بن يزيد، *المقتضب في اللغة والأدب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب،1994م، 140/4.

[13] محمد بن المبارك، *منتهى الطلب من أشعار العرب*، تحقيق: محمد نبيل طريفي، بيروت: دار صادر، 1999م، 170/8.

تكون مع الاسم المجرور المحذوف في موضع جرّ بـ (الباء)، وهذا غير جائز، لأنَّ حروف الجرّ لا تدخل إلّا على الأسماء وحدها فتجرّها، فلمّا تعذّر جعل الكاف حرفًا على هذا التقدير، لم يبقَ إلّا أن تكون الكاف اسمًا بمعنى (مِثْل) للضرورة.[14]

كذلك يرى ابن جني أنَّ بعض الشّعراء يضطّرون إلى مخالفة القياس النّحويّ، فيقيمون الشّاذّ غير المألوف مقام الشّائع المطّرد، تحقيقًا للوزن وعدم الخروج عنه، كإقامة الصفة مقام الموصوف، وإدخال حرف جرٍّ على حرف جرٍّ آخر، كقول الأخطل[15]: [الطويل]

قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقَلَّصُوا عَلَى كَالقَطَا الجُونِيِّ أَفْزَعَهَا الزَّجْرُ

أَرَادَ: (مِثْل القطا)، وقول ذي الرمة[16]: [الطويل]

أَبِيْتُ عَلَى مَي كَئِيبًا وَبَعْلـُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِـنْ عَـالِجٍ يَتَبَطَّـحُ

فأراد: (مِثْل النَّقا).[17]

إنّ إدخال حرفٍ جرٍّ على حرفٍ آخر لم يكن مخصوصًا بشعر امرئ القيس دون غيره من الشعراء، بل إنَّ كثيرًا من الشّعراء استعمل هذه الظاهرة النّحويّة الشّاذة، كالمجاشعي الذي أدخل (الكاف) على (الكاف) في (ككما)، والأخطل الذي أدخل حرف الجرّ (على) على (الكاف) في (على كالقطا)، وذي الرمة الذي أدخل أيضًا حرف الجرّ (على) على (الكاف) في (على كالنقا)، وغيرهم، كلّ هذا-كما يراها النّحاة-من باب الضرورة استقامة للوزن.

2- حذف الضمير العائد

أورد امرؤ القيس في بيته[18]: [المتقارب]

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوبٌ نَسِيْتُ وَثَوبٌ أَجُرّ

الخبر (نسيتُ- أجرُّ) من غير ضمير عائد على المبتدأ (ثوبٌ)، وهو مخالف للقياس الذي يوجب ذكر الضمير في جملة الخبر، أي: (فَثَوبٌ نَسِيْتُهُ وثوبٌ أَجُرّهُ)، ويرى سيبويه أنّه لا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل خبرًا وتجعل المبتدأ اسمًا؛ ولا يكون في الخبر ضمير يعود على الأول (المبتدأ)، ولكنّ يجوز أن يأتي هذا في الشعر، إلّا أنّه ضعيف في النّثر، كقول امرئ القيس: (فَثَوبٌ نَسِيْتُ وَثَوبٌ أَجُرّ)، لم يقل (أجرّه) ولم ينصب الثّوب، رغم أنَّ النصب لا يكسر البيت ولا يخلُّ به، وإنَّما شبهوه ما جاء به امرؤ القيس بقولهم: الذي أعطيتُ فلانًا، حيث لم يذكروا العائد (الهاء) في جملة الصّلة، وهو في هذا الموضع أحسن، لأنَّ كلَّ موصول مع صلته يكون كالشيء الواحد، فلمّا استطالوا أن يكون أربعة أجزاء كجزء واحد، حذفوا منها جزءًا واحدًا للتخفيف، إلّا وهو المفعول لأنّه كالفضلة في الكلام، ولم يستطيعوا حذف الموصول؛ لأنّه هو الاسم الذي تُبنى عليه الجملة الموصولة، ولا حذف الفعل لأنّه جملة الصّلة، ولا حذف الفاعل؛ لأنَّ كلَّ فعل في العربية لا بدَّ له من فاعل، ويمكن أيضاً حذف العائد (الهاء) في جملة الصّفة، ولكنّ إثباتها أفضل من حذفها، وذلك لأنَّ جملة الصّفة تشبه جملة الصّلة من حيث أنَّ الصّفة مع موصوفها بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الصّلة وموصولها كاسم واحد، وأمّا حذف العائد (الهاء) في جملة الخبر فهو قبيح؛ لأنّ الخبر يختلف عن المُخبَر عنه، وليسا كشيء واحد، ولا يكون هذا الشّيء إلّا في الشّعر.[19]

---

[14] ينظر: ابن عصفور علي الإشبيلي، *ضرائر الشعر*، تحقيق: محمد إبراهيم، القاهرة: دار الأندلس، 1980م،

[15] الأخطل غياث، *الديوان*، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م، ص125.

[16] ذو الرمة غيلان، *الديوان*، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م، ص 45.

[17] عثمان بن جني، *سر صناعة الإعراب*، 1/296-297.

[18] امرؤ القيس، *الديوان*، ص106.

[19] ينظر: سيبويه، *الكتاب*، 1/86-87؛ الحسن السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م، 1/380-382.

وقال القزّاز القيروانيّ: يجوز أن يؤتى بالفعل مُعرّىً من الضمير إذا كان خبرًا، وقبله اسم مرفوع مبتدأ به، والضمير العائد مقدّر، كما في قولكَ: زَيْدٌ أَعْطيْتُ، وهذا لا يأتي في المنثور من الكلام، ولكن قد يأتي في المنظوم من الشّعر للضرورة، كقول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَينِ فَثَوبٌ نَسِيْتُ وَثَوبٌ أَجُرّ

فقد جعل كلمة (ثوبٌ) مرفوعة على الابتداء، وعَرّى: الفعل (نسيتُ وأجرّ) من الضمير العائد، وكأنّه أراد: (ثَوبٌ نَسِيتُهُ وثَوبٌ أَجُرُّه).[20]

أمّا ابن مالك فيرى أنّه يجوز حذف العائد المنصوب من جملة الخبر مع بقاء المبتدأ مبتدأ بلا خلاف، كقراءة ابن عامر: {وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} [الحديد: 10]، أي: وعدهُ اللهُ، فـ(كلٌّ) مبتدأ، وخبره (وعدَ اللهُ)، والعائد (الهاء) محذوف، ومثله قول أبي النجم[21]: [الرجز]

قَدْ أَصبَحَتْ أُمُّ الخَيارِ تَدَّعِية عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَـمْ أَصْـنَعِ

أي: لم أصنعه، إلّا أنَّ الكوفيين يرونَ أنَّ رفع (كلّ) في الآية السابقة والعائد محذوف لم يجز، بل وجب نصبه على المفعولية، وإنَّ مجيء المبتدأ مرفوع والعائد المنصوب محذوف لا يكون إلّا في الشّعر ضرورة، وللبصريين رأيّ مخالف، فَهُم يرونَ أنّه يجوز رفع (كلّ) في الاختيار على ضعفٍ، وحجتهم في الجواز قراءة إبراهيم، ويحيى، والسّلمي: "أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" [المائدة:50] برفع (حكمُ) على الابتداء وحذف العائد من جملة (يَبْغُونَ)، وقول الشاعر الأسود بن يعفر[22]: [السريع]

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ أَصْحَـابَـهُ بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِـالبَـاطِـلِ

فجعل (خالدًا) مرفوع على الابتداء مع تفريغ الفعل (يَحْمَدُ) بعده من العائد دون ضرورة[23]، أي: أنَّ الشاعر رفع (خالدٌ) على الابتداء وحذف العائد المنصوب في الفعل (يحمدُ) لغير ضرورة الشّعر، فالبيت من البحر السريع، ووزنه:(مُتَفْعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ فَاْعِلُنْ)، فلو أضاف الضمير لأختلَّ الوزن.

وقد عقّب ابن جني في المحتسب على رأي ابن مجاهد في قراءة الآية :"أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" بالرفع: إنَّ مَن قال: إنَّ قول ابن مجاهد خطأ، فيه غلوّ، لأنّه وجه من أوجه الإعراب، إلّا أنّه هناك وجه أقوى منه، وهذا جائز في الشّعر، كقول الشّاعر: (كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ)، أي: لم أصنعه، فحذف العائد المنصوب (الهاء)، والصحيح أنّه لو جعل كلمة (كُلُّهُ) منصوبة لم ينكسر وزن البيت، فهذا يجعلك تتيقن أنّ كلّ ما يأتي في هذا الباب ليس للضَّرورة الشّعرية مطلقًا؛ بل له وجه من القياس، وهو إنَّ العائد في جملة الخبر يشبه العائد في جملة الحال أو في جملة الصّفة، إلّا أنّه أقرب إلى الحال؛ لأنَّ الحال ضرب من ضروب الخبر، فليس ببعيد أن يُراد قوله تعالى:" أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" [المائدة:50]، يَبْغُونَهُ، ثمّ حُذِف الضمير المنصوب، فلا يمكن اعتبار هذا الرأي خطأ وإن كانت فيه صنعة.[24]

---

[20] القزاز محمد بن جعفر القيرواني، *ما يجوز للشاعر في الضرورة*، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، الكويت: دار العروبة، 1981م، ص165-166.

[21] أبو النجم الفضل العجلي، *الديوان*، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2006م، ص256.

[22] ينظر: ابن مالك محمد بن عبد الله الأندلسي، *شرح تسهيل الفوائد*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة: دار هجر، 1990م، 162/2.

[23] ينظر: ابن مالك محمد بن عبد الله الأندلسي، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1982م، 345/1-348.

[24] عثمان بن جني الموصلي، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق: علي ناصيف وعبد الفتاح شبلي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1999م، 211/1.

3- الخفض على الجوار

قال امرؤ القيس[25]: [الطويل]

كَأَنَّ ثَبِيراً في عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَـــادٍ مُزَمَّلِ

لقد جرَّ امرؤ القيس في بيته السابق كلمة (مزَمَّلِ) لمجاورتها لـ (بجادٍ)، وإن كان القياس يقتضي رفعه؛ لأنَّه وصف لـ (كبير)، وعلى هذا يجب أن يكون البيت: كَبِيرُ أُنَاسٍ مُزَمَّلٌ فِي بِجَادٍ، فمعنى البيت لا يستقيم إلّا إذا كانت (مُزمّل) مرفوع، لأنَّه يريد أن يقول: كأنَّ بثيرًا في أوائل المطر سيد أناسٍ ملتفٍ بكساء مخططٍ، وقد عدَّ بعض النُّحاة هذا الأسلوب من الشَّواذ الذي لا يُقاس عليه، فأبو البركات الأنباري يرى أنَّ الخفض على الجوار كما في قولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) محمول على الشَّواذ فلا يُقاس عليه لقلته، إنّما اقتصروا فيه على السماع، وليس كَلُّ ما جاء عن العرب يُقاس عليه، ألا ترى أنَّ اللحياني قد أورد أنَّ بعضًا مِن العرب مَن يجزم الفعل المضارع بـ(لن)، وينصبه بـ(لم)، إلى غير ذلك من الأساليب الشّاذّة التي لا يُقاس عليها، ويلتفت إليها، فكذلك الخفض على الجوار[26]، كما يرى ابن هشام أنَّ الخفض على الجوار في كلام العرب حمل على الشّواذ، فينبغي صون آيات التنزيل عنه[27]، كذلك يرى أبو جعفر النَّحَاس أنّه لا يجوز أن يُعرب أيّ لفظ في كتاب الله عزّ وجلّ على الجوار ولا في الكلام، وإنَّما الخفض على الجوار خطأ، وقد وقع في أساليب شاذّة، مثل قولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، والدليل على أنَّه خطأ قول العرب في تثنيته: (هَذَانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَانِ)، وإنَّما هو عيب من عيوب الكلام، ولا يجوز أن يُحمل شيء من كتاب الله عزّ وجلّ على هذا.[28]

كما عقّب أبو حيان الأندلسي على إعراب أبي الفضل الرازيّ كلمة (مُسْتَقِرٍ) في قوله تعالى: "وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ" [القمر:3]، على أنَّها خبر لكلّ، فهي مرفوعة في الأصل، لكنّه جرّها للمجاورة، فقال أبو حيان: إنَّ الخفض على الجوار ليس بجيد، لأنّه شاذّ غاية الشذوذ.[29]

وقال الجوجري: إنَّ جرّ الاسم المحرور بالمجاورة كونه ملاصقًا لاسم قبله، كما في قولهم: "هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" ضرب شاذٌّ قياسًا واستعمالًا؛ فالقياس لأنّ بعض العماء يعطي التّابع حكم المتبوع في الإعراب، والاستعمال لأنَّ المروي من كلام العرب في ذلك قليل وأكثر كلامهم على خلافه.[30]

ورأى أبو الفتح الكراجكي أنَّ كثير من أئمّة اللّغة اتفقوا على أنّه لا يجوز حمل القرآن الكريم على الخفض على الجوار من غير ضرورة تلجئ إليه، لأنّه شاذّ ونادر ولا يُقاس عليه، ومَسموعه وَردَ في مواضع قليلة جدّاً لا يتعدّاها إلى غيرها.[31]

وهناك بعض النُّحاة -كالخليل بن أحمد وسيبويه والفرّاء- يجيزون الخفض على الجوار، حيث يرونه شكلًا من أشكال العربية وإن خالفَ القياس الذي درجت عليه قواعد النحو في التوابع، لأنّ التَّابع يجاري متبوعه في الإعراب، وهذا ما بيّنه سيبويه، حيث قال: "قد أجرى بعض العرب: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) نعتًا على غير وجه الكلام، إن كان القياس الرفع، وعليه أكثر كلام العرب وأفصحهم، لأنّ

---

[25] امرؤ القيس، الديوان، ص67.

[26] أبو البركات الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، بيروت: المكتبة العصرية، 2003م، 503/2.

[27] ابن هشام الأنصاري، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، ص430.

[28] النَّحَّاس أبو جعفر أحمد بن محمد، *إعراب القرآن*، تحقيق: محمد علي بيضون، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ، 109/1.

[29] ينظر: أبو حيان الأندلسي، *البحر المحيط*، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، 2000م، 34/10.

[30] محمد الجوجري، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: نواف الحارثي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 2004م، 588/2.

[31] محمد بن علي الكراجكي، *القول المبين عن وجوب مسح الرجلين*، تحقيق: علي موسى الكعبي، قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1410هـ، ص 28.

(الخَرِب) نعت لـ(جُحْر)، والجُحْرُ خبر مرفوع، فهو على هذا ليس بنعت للضَّبّ، ولكنّهم أنزلوه منزلة نعت للضب، لأنّه نكرة كالضَّبِّ، ولأنَّه وُضع موضع النّعت للضَّبِّ، ولأنَّه صار مع الضَّبّ بمنزلة اسم واحدٍ."[32]

كما يرى الفرّاء أنَّ من كلام العرب أن يُتبعوا الخفضَ الخفضَ إذا كان مشابهًا له، كما في قوله تعالى: "أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ" [إبراهيم:18]، فقد جُرّت (عاصفٍ) لمجاورتها (يومٍ)، ولأنّها وردت بعد الاسم المجرور(يومٍ) فأتبعت إعرابه، وعلى ذلك قول الشاعر[33]: [البسيط]

كَأَنَّمَا ضُرِبَتْ قُدامَ أَعيُنِهَا قُطْنًا لِمُستَحْصِدِ الأَوتَارِ مَحْلُوجِ

أراد: لمستحصدِ الأوتار قطنًا مُندفًا، فـ(محلوج) صفة لـ (قطنًا)، وكان حقّها النَّصب، إلّا أنّه جرّها لمجاورتها (الأوتارِ).[34]

وقال العكبري: لقد أجرت العرب كثيرًا من أحكام المجاورة على المجاور له حتّى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى، كقولهم: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، وهو كثير[35]، وقد خُرِّج عليه بعضًا من الآيات القرآنية، كما في قوله تعالى: "وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ " [المائدة: 6]، وقُرأت بالجرّ (أَرْجُلِكُمْ)، وهذه القراءة مشهورة كشهرة النَّصب، وفيها وجهان: أحدهما: أنَّ (الأرجل) معطوفة على (الرؤوس) في الإعراب، ولكن الحكم مختلف، فالرؤوس تُمسَحُ، والأرجل تُغسلُ، هذا الإعراب يمكن أن يُقال فيه الخفض على الجوار، وليس بممتنع أن يرد في القرآن الكريم والشّعر العربيّ لكثرته، فقد جاء القرآن في قوله تعالى: "وَحُورٌ عِينٌ"} [الْوَاقِعَةِ: 22] على قراءة جَرَّ (حورٍ)، وهو معطوف على قوله تعالى: "بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ" [الْوَاقِعَةِ: 18]، لكنّ المعنى مختلف؛ إذ أنَّ الولدان المخلدون يطوفون عليهم لكنّ ليس بحور عين، إنّما بأكواب وأباريق، وأمّا ما جاء في الشّعر قول التابغة [36]: [البسيط]

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ أَوْ مُوثَقٍ فِي حِبَالِ الْقَيْدِ مَجْنُوبِ

فقد جرّ المعطوف (موثقٍ) لمجاورته المخفوض (مُنْفَلِتٍ)، رغم أنَّه في المعنى معطوف على (أسيرٌ) الفاعل المرفوع.[37]

وقال الشنقيطي: إنَّ العرب تجعل الكلمة مجرورة لمجاورتها الاسم المجرور قبلها، مع العلم أنَّ إعرابها يمكن أن يكون النّصب أو الرّفع، وإنَّ ما ذكره بعض العلماء من أنَّ الخفض على الجوار يدخل في باب اللّحن ولا يأتي إلّا في ضرورة الشعر خاصة، وأنَّه لم يُسمَع مجيئه في العطف، وأنّه لا يجوز إعرابه إلّا إذا أمن اللبس، فهو مردود بقول أئمة اللّغة العربية الذين صرّحوا بجواز مجيئه، وممّن صرّح بمجيئه في القرآن الكريم والشعر العربيّ القديم الأخفش وأبو البقاء العكبري، وغيرهما، ولم ينكر مجيئه إلّا الزّجّاج، وإنّ إنكاره له- مع صحّة ثبوته في القرآن الكريم، والشّعر العربيّ الفصيح- يدلّ على أنّه لم يتقصَّ المسألة تقصيًّا كافيًا، والتحقيق الذي عليه أئمة العربية هو أنَّ الخفض على الجوار أسلوب من أساليب العربية قد ورد في القرآن الكريم ذي اللسان العربي المبين والشّعر الجاهلي كقول امرئ القيس عندما جعل (مُزمَّلٍ) مخفوضًا بالجوار، مع أنّه نعت للخبر(كبيرُ) المرفوع[38]، ويُرى في قول تمّام حسان تأكيدًا لم ذكره الشنقيطي سابقًا، إذ

---

[32] سيبويه، الكتاب، 436/1.

[33] ذو الرمة، الديوان، ص42.

[34] الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، بلا تاريخ، 74/2.

[35] أبو البقاء العكبري، *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م، ص257.

[36] النابغة الذبياني زياد بن معاوية، *الديوان*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، 1980م، ص52، وقد ذكر البيت في الديوان: لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيدٍ غَيْرِ مُنْفَلِتٍ أَوْ مُوثَقٍ فِي حِبَالِ القَدِّ مَسْلُوبِ

[37] أبو البقاء العكبري، *التبيان في إعراب القران*، تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1976م، 422/2.

[38] محمد الأمين الشنقيطي، *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، جدة: مجمع الفقه الإسلامي،1995م، 12/2-13.

يقول: إنَّ حمل بعض الكلمات على الجوار أسلوب كوفيّ دارج كثير في كُتب مذهب أهل الكوفة، فهو من الأصول الكوفية التي يرفض البصريون إتيانها إلّا من باب ضرورة الشّعر.[39]

وقد أنكر هذه الظاهرة بعض العلماء كابن جني الذي يرى أنَّ الحفض على الجوار لا وجود له في لغة العرب، إنَّما هو على حذف المضاف لا غير، حيث يقول: إنّ ما وردَ من قول العرب: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) غلط من العرب، ومن الشّاذّ الذى لا يقُاس به ولا يجوز ردّ غيره إليه، وإنَّ في القرآن الكريم مثل هذه الأمثلة ما يتجاوز الألف موضع، وكلّها على حذف المضاف لا غير، والأصل في المثال الوارد عن العرب، وتداوله العلماء في مصنفاتهم، هو: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ)، فلمّا كان أصله حذف (جُحْر) المضاف إلى الهاء، وإقامة (الهاء) مقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف (جُحر) كان مرفوعًا، وبارتفاع الضمير المرفوع القائم مقام المضاف المحذوف استتر في نفس (خَرِب)، فأصبح (خَرب) وصفًا لـ(ضَبّ)، وعليه قول امرئ القيس: (كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ)، وليس في قوله هذا حمل على الغلط، إنّما أراد (مزمّل فيه)، فحذف حرف الجرّ (في)، وأقام الضمير المرفوع مقامه، ثم أخفاه في اسم المفعول (مُزمّل)، هذا وغيره من الأمثلة الواردة في الخفض على الجوار في تأويل بعض العلماء ماهي إلّا على حذف المضاف الذي قد شاع واطّرد في كلام العرب، فكان حمله على هذا أولى من حمله على الغلط الذي لا يجوز حمل غيره عليه ولا يقاس به.[40]

وكان الطبرسي قد أيّد ما جاء به ابن جني من أنَّ المثال الوارد عن العرب: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ما هو إلّا على حذف المضاف، وأصله: (خَرِبٍ جُحْرُهُ)، وإنَّ أكثر المحققين من النّحاة قد نفوا جواز أن يكون في كلام العرب ما يسمّى الإعراب بالمجاورة، إنّما هو على حذف المضاف (جُحْر) وإقامة المضاف إليه، وهو الضمير المجرور(الهاء) مقامه، وإذا ما ارتفع الضمير استكن في نفس (خَرِبٍ)، وعلى هذا قول امرئ القيس (كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ)، وتقديره: (مُزَمَّل كَبِيرُهُ)، فَبَطل الحمل على المجاورة جملة.[41]

وقال محمد حماسة عبد اللطيف: إنَّ (كبير الأناس) في بيت امرئ القيس، هو المَزمّل فحقّ (مُزمّل) أن تكون مرفوعة ولكنّها جرّت موافقة لروي القصيدة، وقال النّحاة: إنّها جرّت على الجوار، وإنَّ مسألة الجرّ على الجوار هذه مسألة أوجدها النّحاة لتفسير هذا البيت وغيره من الأبيات التي لم يجدوا بها سببًا يؤدي الى جرّ الكلمات المجرورة وفقًا لحركة الروي أو نظام القافية، وليست بطبيعة الحال ظاهرة مطّردة في كلّ اسم مجرور يليه اسم آخر، وإلّا كان من حقنا أن ننطق كلّ اسم إذا وقع بعد اسم مجرور الجرّ على الجوار، إذًا فهذه قضية خاصّة بأبيات شعريّة دون غيرها، وقد أوجدتها محافظة الشّعراء على توحّد حركة الروي.[42]

وقال عبّاس حسن في مسألة الخفض على الجوار: قد يكون النَّعت مجرورًا لمجاورته لفظًا مجرورًا، لا لمتابعة المنعوت ويذكرون لها مثالًا كَثُر ترديده حتى ابْتُذِلَ، وهو: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، يعربون كلمة (خَرِب) صفة لـ(جُحْر)، لا لضب؛ كي لا يفسد المعنى، ويجرّون النَّعت تبعًا للفظ (ضَبّ) الذي يجاوره، وقد أوّلوه لهذا الأسلوب تأويلات كثيرة، والحقّ أن هذا النّوع الغريب من الضبط بسبب المجاورة جدير لا لإهمال، وعدم القياس عليه، بل عدم الالتفات إليه مطلقًا.[43]

ومن خلال التفسير لهذه الظاهرة رأيتُ أنَّ هناك بعض العلماء لم يُعبْ على امرئ القيس إتيانه كملة (مزمّل) مجرورة خفضًا على الجوار، وفي المقابل هناك بعض العلماء عاب عليه؛ بل رأى أنَّ مسألة الخفض على الجوار مسألة شاذّة لا يُقاس عليها، وإنّما ابتدعها بعض النُّحاة لتبرير مجيء هذه الظاهرة الشاذّة في أشعار بعض الشُّعراء.

---

[39] تمام حسّان، *الأصول*، القاهرة: عالم الكتب، 2000م، ص43.

[40] ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952م، 1/217-218.

[41] الفضل بن الحسن الطبرسي، *مجمع البيان في تفسير القرآن*، بيروت: دار المعرفة، 1988م، 3/258.

[42] محمد حماسة عبد اللطيف، *اللغة وبناء الشعر*، القاهرة: مكتبة الجيزة العامة، 1992م، ص222-223.

[43] عبّاس حسن، *النحو الوافي*، القاهرة: دار المعارف، 1960م، 3/450-451.

4- حذف (قد) في جواب القسم مع بقاء اللّام

قال امرؤ القيس[44]: [الطويل]

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

لقد حذف امرؤ القيس (قد) في جواب القسم (لنامُوا)، وإن كان القياس أن تأتي مع (اللّام) (قد) لأنَّ جواب القسم فعل ماضٍ مجرّد، وقد بيّنَ البغداديّ أنَّ سبب مجيء (اللّام) دون قد في البيت السّابق هو من باب الضرورة الشّعريّة، إذ يقول: لقد جاء (لنامُوا) جوابًا للقسم، ورابطه (اللام) من غير (قد)، وهذا جائز في الشعر للضرورة، ويجب تقدير (قد) بعد (اللام)، أي: (لقد نَامُوا) لأنَّ اللّام في هذه الموضع لام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرّد دون (قد)[45]، فالبغدادي يرى أنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ولا يجوز أن تدخل على الفعل الماضي المجرّد دون وجود (قد)، إلّا للضرورة الشّعريّة، فلا يقال: (لَقامَ زيدٌ)، إنّما يُقال: لقد قامَ زيدٌ، كذلك يرى ابن السَّراج أنَّ دخول اللّام في (لنامُوا) على جهة الشُّذوذ؛ لأنَّ الفعل الماضي المجرّد لا تدخل عليه لام الابتداء دون (قد)[46]، أمّا الزمخشري فيرى أنَّ هذه اللّام هي لام القسم، والعرب لا ينطقون الفعل الماضي المجرّد جوابًا للقسم، إلّا معه (اللّام وقد)، كما في قوله تعالى: " لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحًا إِلى قَوْمِهِ" [الأعراف: 59]، فجملة (لَقَدْ أَرْسَلْنا) وقعت جوابًا لقسم محذوف، والتقدير: واللهِ لقد أرسلنا، وقَلّ عنهم مجيء اللّام دون (قد) كما في قول امرئ القيس: (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ لنَامُوا)، أي: لقد نامُوا، وسبب مجيء (اللّام وقد) في جواب القسم إذا كان فعلَ ماضٍ؛ لأنَّ جملة جواب القسم تقع تأكيداً للجملة القسم، وحتّى لا تكون مظنّة لمعنى التوقع في نفس المخاطب عند استماعه لجملة القسم[47]، وأكّد ما ذهب إليه سابقًا بأنَّ اللّام في بيت امرئ القيس هي لام القسم وليست لام الابتداء بقوله في المفصّل: تدخل لام جواب القسم على الفعل المضارع، نحو قولك: (والله لأفعلنَّ)، وقد تدخل على الفعل الماضي دون (قد)، كقولك: (والله لَكَذَبَ) وقول امرئ القيس: (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ لنَامُوا)، والأكثر أن تدخل عليه مع (قد) كقولك: (واللهِ لقد ذهبَ)[48]، يُفهم من كلام الزمخشري أنَّه يمكن مجيء (اللام) دون (قد) مع الفعل الماضي إذا وقع جوابًا للقسم، ولكن هذا لا يُقاس عليه، لأنَّ القياس أنَّ تدخل عليها (قد)، وذهبَ المرادي إلى أنَّ اللّام في قول امرئ القيس (لنَامُوا) لام ابتداء، ومَن قال أنّها لام القسم هذا ليس بصحيح، وقد تأتي مع الفعل الماضي المتصرّف دون (قد) كما في (لنَامُوا)، على أنَّ الأكثر اقترانها مع (قد)[49]، وكذلك جوّز الشنقيطي مجيء اللّام في جواب القسم دون (قد)، وقد ردّ على مَن زعم من العلماء أنَّ اللام الواقعة في جواب القسم إذا جاءت مع الفعل الماضي وجب مجيئها مع (قد) التحقيقية دائمًا، بقوله: والتحقيقُ أنَّ العرب ربّما نطقت في مواضع كثيرة الفعل الماضي الواقع جوابًا للقسم باللاّم دون (قد)، وهي لغة فصحى جملةً، وهو أسلوب مسموع في كلام العرب، ومنه قول امرئ القيس: (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ لَنَامُوا)، ولم يقلْ: لقد نامُوا كما زعموا[50]، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ القسم إذا أجيب بماضٍ متصرّف مثبت، فإنْ كان قريبًا من الحال جئ باللّام وقد معًا، نحو قوله تعالى: " تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا" [يوسف:91]، وإن كان بعيدًا جِئ باللّام وحدها، كقول امرئ القيس: (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ لَنَامُوا)، لكنّ ابن هشام له رأي مختلف في هذا، إذا رأى أنَّ الظاهر في الآية السّابقة والبيت عكس ما ذهب إليه ابن عصفور، لأنّ المراد في الآية: لقد اختارك الله فضّلك علينا بالصبر والحلم، وهذا محكوم ليوسف به في الأزل، والمراد في البيت: أنّهم ناموا قبل مجيئه [51]، فالآية تدلُّ

---

[44] امرؤ القيس، *الديوان*، ص137.

[45] عبد القادر البغدادي، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1997م، 72/10.

[46] ينظر: ابن السَّرَّاج محمد بن السَّرِي، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبد الحسين الفَتْلِي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988م، 242/1.

[47] محمود بن عمرو الزمخشري، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ، 112/2-113.

[48] محمود بن عمرو الزمخشري، *المفصل في صنعة الإعراب*، تحقيق: علي بو ملحم، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م، ص450.

[49] ينظر: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق: طه محسن، الموصل: مؤسسة دار الكتب، 1976م، ص135.

[50] ينظر: محمد الأمين الشنقيطي، *العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير*، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، مكّة المكرّمة: دار عالم الفوائد، 1426، 443/3-444.

[51] ابن هشام جمال الدين الأنصاري، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق: مازن المبارك وآخرون، دمشق: دار الفكر، 1985م، ص229.

على بُعد الفعل (آثر) من الحال، وقرب الفعل (نامُوا) من الحال، لأنَّ نومهم حدث قبيل مجيئه، كذلك رأى بعض العلماء أنَّ مجيء اللّام في جواب القسم دون (قد) سببه طول الكلام بين القسم وجوابه، إذ يقول الألوسي في تفسيره لقوله تعالى: " قُتِلَ أَصْحابُ الْأُخْدُودِ" [البروج:4]: لقد حُذفت (اللّام وقد) من (قُتل)، وأصل الآية: (لقد قُتل)، وهو مبني على ما أُشتهِر في كلام العرب من أنَّ الماضي المثبت المتصرّف إذا وقع جوابًا للقسم ولم يتقدّم معموله وجب مجيء (اللّام وقد) معه، ولا يجوز اقتصار الكلام على أحدهما إلّا عند طوله كما في قوله سبحانه: " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها" [الشمس:9] حيث جاء الجواب بعد قوله تعالى: " وَالشَّمْسِ وَضُحاها" [الشمس: 1]، إلّا أنّه قد فصل بينهما فاصل كبير، فجاز مجيء (قد) دون (اللّام)، وفي قول امرئ القيس: (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ لَنَامُوا)، فالقسم (حلفتُ) وجوابه (لنامُوا) وبينهما (لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ)، فجاز مجيء (اللّام) دون (قد).[52]

5- حذف نون التثنية دون إضافة

قال امرؤ القيس[53]: [المتقارب]

لها مَتْنَتانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

لقد حذف امرؤ القيس في بيته السابق النّون في كلمة (خَظَاتا)، وإن كان القياس يقتضي إبقاء النون؛ لأنّها مثنى ولم تضاف إلى اسمٍ بعدها، وقد عدّ بعض العلماء هذا الأسلوب مخالفة للقياس، حيث نقل الاستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب رأيين، الأول للكسائي، وفيه يقول: إنَّ (خَظَاتا) في بيت امرئ القيس ليست مثنى، إنّما هي فعل ماض من (خَظَا يَخْظُو)، فلمّا حُرّكت التّاء رُدّت الالف التي هي بدل من لام الفعل، وسبب حذفها هو لسكونها وسكون التّاء التّأنيث في المفرد (حظَتْ)، فلما حُرّكت التّاء لأجل التّثنية رُدّت الألف المحذوفة، فقال: (خظَاتا)، والثاني للفرّاء، وفيه يقول: إنَّ (خَظَاتا) مثنى، وحذفت النّون للضّرورة الشّعريّة، لأنَّ إبقاء النّون في البيت يؤدي إلى كسر الوزن، والمعنى الذي أراده امرؤ القيس في البيت كالمعنى الذي أراده أبو داود الأيادي في بيته[54]: [الهزج]

وَمَتْنَاهُ خَظَاتَانِ كَزُحْلُوفٍ مِن الهَضْبِ

أراد: صلبه كثير اللّحم مكتنزه، وقد أيّد ابن قتيبة هذا الرأي، إذ قال: إنَّ (خَظَاتا) فيها قولان: أوّلها أنّه أراد المثنى (خَظَاتَانِ) كما في قول أبي دواد، فحذفت نون التّثنية، فيُقال: (مَتْنُ خَظَاة)، والثاني أنّه أراد الفعل الماضي (خَظَتا): أي ارتفَعَتا، فاضطرّ لإقامة الوزن، فزاد ألفًا، والقول الأول أجود، أمّا ابن جني فقد أيّد رأي الكسائي، إذ قال: إنَّ امرأ القيس أراد في أراد (خَظَتا) بمعنى (ارتفعتا)، فلمّا حرّك التّاء اضطرّ إلى ردّ الألف التي هي بدل من لام الفعل، لأنّ سبب حذفها هو سكونها وسكون التّاء بعدها، فقال: (خَظَاتا)، وهذا أقيس عندي من القول بأنّها مثنى وحذفت نونها للضّرورة، لأنّ حذف نون التثنية شيء غير معروف.[55]

وأورد الأزهري في التهذيب رأيين حول حذف نون (حَظَاتَان)، الأول يرى أنَّ (حَظَاتَان) مثنى وحذفت نونها للضّرورة كما خذفت نون الاسم الموصول في قول الأخطل[56]: [الكامل]

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

أراد: (اللّذانِ).

---

[52] محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ، 297/15.

[53] امرؤ القيس، *الديوان*، ص107.

[54] أبو دواد الأيادي، *الديوان*، تحقيق: أنور محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي، دمشق: دار العصماء، 2010م، ص47.

[55] ينظر: رضي الدين الاستراباذي، *شرح كافية ابن الحاجب*، تحقيق: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، 157/4.

[56] الأخطل، غياث بن غوث، *الديوان*، ص246.

ورأي آخر يرى أنَّ (حَظَاتَا) في بيت امرئ القيس فعل أُخرِجَ على قواعد التصريف، لأنّه من (خَظَا يخظُو)، فيقال: (خَظَا) للمذكر و(خَظَاتَا) للمثنى المؤنث، لأنَّ المفرد المؤنث يُقال لها: (خَظَتْ) فأسقطت التَّاءُ الألفَ، ولمّا حُرِكت التَّاء أصبحت (خَظَتَا)، وإن كان القياس ترك الألف مكانها (خَظَاتَا)، ولكنهم بَنوا التثنية كفعل الواحد، فطرحوا الألف، وكان في (خَظَاتَا) وجه على هذا القياس.[57]

كما أيّد ياقوت الحموي رأي المبرّد في إعراب كلمة (خَظَاتَا) في قول امرئ القيس حسب الرواية التي نقلها عن ثعلب الذي يقول فيها: دخلتُ على محمد بن عبد الله بن طاهر، فإذا عنده المبرّد وجماعة من أصحابه وكتّابه، فلمّا قعدتُ قال لي محمد بن عبد الله: ما تقولُ في قول امرئ القيس: [المتقارب]

لها مَتْنَتانِ خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

قلتُ: أمّا غريب البيت فإنّه يقال: لحم خَظًّا بَظًّا إذا كان صلبًا مكتنزًا، وأمّا الإعراب فإنّ (خَظَتا)، فعل ماضٍ، فلمّا تحرّكت التّاء أعاد الالف من أجل الحركة والفتحة، فاعترض المبرّد على إعراب (خَظَاتَا)، وقال: إنّما أراد في (خَظَاتَا) الإضافة، حيث أضاف (خَظَاتَا) إلى كما، فقلتُ له: ما تكلّم بهذا أحد! فقال: بلى، سيبويه ذكره، فقلتُ: ما ذكر سيبويه هذا الكلام قطّ، فلينظر إلى كتابه إذا كان فيه، ثم قلتُ: لا حاجة لنا إلى الكتاب؟ أسمعتم أحدًا يقول: مررتُ بالزّيدينِ ظريفي عمرو، فيضاف نعت الاسم المنعوت إلى غيره؟ فقال محمد بن طاهر: والله لم يقل هذا أحد، ثمّ نظر إلى المبرّد فرآه قد أمسك ولم يقل شيئًا، فعقّب ياقوت الحموي على هذه الرواية قائلًا: أتعجب ممّن يقول: إنّ هذا لا يجوز، وكيف لا يجوز ولا أظنّ أحدًا ينكر على مَن يقول: رأيتُ الغلامينِ عبدي زيد، ولا الفرسينِ مركوبي عمرو، ومثله: مررتُ بالزيدينِ ظريفي عمرو، فيكون النعت إلى عمرو وهو صفة لزيد، وهذا واضح لكلّ متأمّل.[58]

فالمبرّد ومعه ياقوت الحموي يريانِ أنَّ حذف النّون في كلمة (حَظَاتا) لا مخالفة فيه، بل هو للإضافة، أي: إضافة (حَظَاتا) إلى الكاف التي بمعنى (مثل) في (كما)، فيكون من باب إضافة نعت الشيء إلى غيره، إلّا أنَّ الاستراباذي اعترض على قياس كلمة (حَظاتَا) في بيت امرئ القيس بالأمثلة التي أوردها كلّ من المبرّد وياقوت الحموي، قائلًا: إنَّ هذه الامثلة كلّها أبدال لا نعوت، لعدم وجود رابط بينها.[59]

ويرى أبو العلاء المعري أنَّ كلمة (حَظَاتَا) في قول امرئ القيس هو فعل وأصله (حَظِيتَا) من باب قلب الياء ألفًا، وسبب مجيء هذه اللغة في شعر امرئ القيس هو مجاورته لطيئ، وهو كثير في أشعار الطَّائيين، وهو رأي أهل البصرة من أصحاب النظر.[60]

ورأى أبو علي القيسي أنَّ (خَظَاتَان)، يحتمل أن تكون (خَظَتا)، فتكون فعلًا ماضيًا، ثم أشبع الفتحة، فحدثت ألف، كما قال عنترة[61]: [الكامل]

يَنْبَاعُ مِن ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلَ الفَنِيقِ المُكْرَمِ

أراد (ينبع)، وقيل مثل هذا في قوله تعالى: "فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ" [المؤمنون:76] على أنَّه أضعف الأوجه، لأنَّ مثل هذا إنما يجيء في ضرورة الشعر[62]، وقد علّق ابن عاشور في تفسيره على هذا الرأي قائلًا: ليس ذلك من الإشباع الذي يستعمله المستعملون شذوذاً كقول عنترة (ينباع) يريد (ينبع).[63]

---

[57] محمد بن أحمد بن الأزهري، *تهذيب اللغة*، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001م، 215/7.

[58] ياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، 529/2.

[59] الاستراباذي، *شرح كافية ابن الحاجب*، 160/4.

[60] أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، *رسالة الصاهل والشاحج*، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، القاهرة، دار المعارف، 1984م، ص407.

[61] عنترة العبسي، *الديوان*، بيروت، مطبعة الآداب، 1893م، ص82.

[62] أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، *إيضاح شواهد الإيضاح*، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987م، 743/2 .

أمّا أبو علي الفارسي فيرى أنَّ حذف النون في كلمة (خَطَاتَا) كان من باب الضرورة سواء أكانت هذه الكلمة فعلًا ماضيًا أم اسمًا مثنى، فيقول: إذا كانت (خَطَاتَا) فعلًا ماضيًا فالقياس ألا تردّ الألف-وردّها ضعيف-كقولهم: رمتِ المرأة، فلم يردوا اللّام مع تحرك الساكن الذي من أجله حذفت، فكذلك كان قياس هذا، إلّا أنّه جعل الحركة غير اللازمة بمنزلة اللازمة لإقامة الوزن والقافية، وأمّا إذا كانت (خَطَاتا) مثنى فحذفت نون التثنية ضرورة لإقامة الوزن والقافية أيضًا.[64]

وقد علّل الرافعي مسألة مجيء الألف في كلمة (خَطَاتَا) التي أوردها امرؤ القيس في بيته، قائلًا: "إنّ أهل النظر من علماء البصرة يقولون في تأويل بيته: [المتقارب]

لها مَتْنَتانِ خَطَاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ

إنّه لما جاور في طيىء علق من لغتهم، وهم يقلبون الياء ألفًا؛ يقولون في رَضِينَا: رَضَانَا؛ وكذلك خَطَاتَا أصله خَطِيتَا؛ فقلبَ الياءَ الفًا؛ وهي لغة لم يلتزمها الشّاعر، ولا وجه لها إلّا أن يكون ميزان لسانه قد تعطّل في هذه الكلمة كما تعطّل في غيرها؛ فانحدرت منه ثقيلة غثة باردة."[65]

6- العطف على جواب النهي

قال امرؤ القيس[66]: [الطويل]

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلَا تَجْهَدَنَّهُ فَيَذَرِكَ مِنْ أَعْلَى الْقَطَاةِ فَتَزْلَقِ

لقد عطف امرؤ القيس الفعل (يَذرِكَ) على النهي (لا تَجْهَدَنَّهُ)، ممّا جعل بعض العلماء يصف أسلوبه هذا بالشّاذّ، إذ يرى ابن جني مجيء الفاء عاطفة في كلمة (فَيَذَرْكَ) شاذّ، كقراءة الآية القرآنية:" فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ" [الأحزاب:32]، لأنَّ كلاهما منهي عنه، إلّا أنَّ النّصب في الآية والبيت الشّعريّ أشدُّ إصابة وأقوى معنى، وذلك أنّه إذا نصب الفعل في الآية { فَيَطْمَعَ الَّذِي} كان المعنى إنَّ طمع الذي في قلبه مرض إنّما هو مسبَّبٌ عن خضوعهنّ له بالقول، والأصل في ذلك منهي عنه، والمنهي مسبَّبٌ عن فعلهنّ، وإذا أُريد العطف كان النهي لهنَّ وله، وليس هناك دليل في الآية على أن الطمع راجعٌ في الأصل إليهنّ، وواقع من أجلهنَّ، وإذا نصب في البيت الشّعريّ (فيذرَكَ من أعلى القطاة) كان معناه أنَّ رميه من أعلى ظهر الفرس إنّما هو مسَّبب عن إجهاده للفرس في العَدو، وإذا عطف كان نهيًا له وللفرسِ، وليس فيه دليل على أنَّ الرّمي راجع على الغلام، لأنَّ الرّمي من فعل الفرس لا من فعل الغلام.[67]

أما سيبويه فيرى أنّه يمكن العطف على النّهي، وقد ذكر أنَّ امرأ القيس أراد من هذا البيت المعنى: ولا تَجْهَدَنّه، ولا يَذْرِينَّكَ من أعلَى القطاة، ولَا تَزْلَقَنَّ، فهو محمول على النّهي، كقولك: لَا تُمَدِّدْهَا فَتُشَقِّقْهَا، أي: لَا تُمَدِّدْهَا فَلَا تَتَعَرَّضْ لِتَشْقِيقِهَا، إذا أشركت بين

---

[63] محمد الطاهر بن عاشور، *التحرير والتنوير*، تونس: الدار التونسية للنشر،1984م، 101/18.

[64] أبو علي الفارسي، *المسائل العسكرية*، تحقيق: علي جابر المنصوري، عمّان: الدار العلمية الدولية، 2002م، ص130-131.

[65] مصطفى صادق الرافعي، *تاريخ آداب العرب*، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م، 3/151-152.

[66] امرؤ القيس، *الديوان*، ص131.

[67] ابن جني، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، 181/2.

الآخر والأول[68]، فالنهي في قوله: ولا يذرِكَ من أعلى القطاة, نهي في اللفظ للمخاطب, وفي المعنى للغائب, أي: لا تتعرض لإذرائه، فأمّا: لَا تُمَدِّدْهَا فَتُشَقِّقْهَا, فهو عطف على النّهي, وهو نهي للمخاطب في المعنى واللفظ[69].

إلّا أنَّ السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه يرى أنَّ سيبويه عطف (فيُذرِكَ) على (لاتَجهدنّه) وعلى (فتَزْلَق)، ولو نصب هذين الفعلين على الجواب بالفاء، لكان نصبها حسنًا، ويكون ذلك بمنزلة قول القائل: ولا تسُبَّ زيداً فيضربَكَ، لا تشتُمْ عَمراً فيؤذيَكَ، لأنَّ (لا تَجْهَدَنّهُ) نهي للغلام الراكب للفرس ألّا يجهده في العَدو، والإذراء هو فعل للفرس، فكيف نهى الغلام عنه، وعطف على فعل الغلام ما لا يدخل في النهي.[70]

وهناك من النحاة مَن يجوّز في بيت امرئ القيس الجزم والنصب والرفع، كالفراء الذي يرى أنّه إذا أُريد الجزم عُطف (فيُذرِكَ) على (لا تَجْهدنّه)، فيكون تكرير النهي، كقول القائل: لا تَذهبْ ولا تَعرضْ لأحدٍ، وأمّا إذا أُريد النَّصب جعل (فيُذرِيَكَ) جوابًا لـ (لاتجهدنّه)، فيكون كقول القائل: لا تَفْعَلْ هَذا فيُفْعَلَ بكَ مَجازاةً، وأمّا إذا أريد الرفع جعل (فيُذرِيكَ) مرفوعًا على الاستئناف، كقول القائل: لَا تَرْكَبْ إلى فُلانٍ فَيُرْكَبُ إليكَ، تريد: لَا تَرْكَبْ إليهِ فَإنَّه سَيَرْكَبُ إليكَ[71].

7- جزم الفعل المضارع بأنْ

لقد جزم امرؤ القيس الفعل المضارع (يَأْتِيَا) بـ(أنْ) في قوله[72]: [الطويل]

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلدَانُ أَهْلِنا تَعالَوْا إلَى أنْ يَأْتِيَا الصَّيدُ نَحْطِبِ

وقد عدّه بعض العلماء من باب الشُّذوذ، إذ ذكر أبو حيان في تفسيره أنَّه لَا يُحْفَظُ (أَنْ) غير ناصبة إلَّا في هذا الشّعر، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد في قوله تعالى:{ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} [البقرة:233] برفع (يتمُّ)، وما سبيلهُ هذا، لا تُبنى عليه قاعدة[73]، كما اعتبر السّيوطي جزم الفعل المضارع بـ (أنْ) غير جائز عند الجمهور إلّا عند بعض الكوفيّينَ كالرُّؤَاسِي الذي رأى أنَّ فصحاء العرب ينصبون بأَنْ وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها، وبعض البصريينَ كأبي عبيدة واللّحيانيّ الذي رأى أنَّ الجزم لغة بني صباح، وعليها قول امرئ القيس: (أنْ يَأْتِيَا)، بجزم الفعل (يأتِ) بـ (أنْ).[74]

كما عدّ الزّبيديّ جواز جزم الفعل المضارع ورفعه بـ (أنْ) من باب الشُّذوذ الذي لا يُقاس عليه، كما في قول امرئ القيس: (أنْ يَأْتِيَا)، وقراءة ابنِ مُحَيصن: "لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ"، برفْعِ الميمِ.[75]

كذلك رأى ابن القيم أنَّ بعض العرب يرفع الفعل بعد (أنْ) كقراءة بعضهم شذوذاً قوله تعالى: {لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ}، وأندر منه الجزم بها في نحو قول امرئ القيس: إلى أنْ يَأْتِيَا الصّيد[76]، وأمّا شوقي ضيف فقد علّق على مجيء الفعل المضارع مجزومًا بـ (أنْ)،

---

[68] سيبويه، *الكتاب*، 101/3.

[69] علي بن عيسى الرماني، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، الرياض: جامعة الإمام جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية،" رسالة دكتوراه" 1998م، ص460.

[70] السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، 74/2.

[71] ينظر: الفراء، *معاني القرآن*، 26/1-27.

[72] امرؤ القيس، الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، 1984م، ص389.

[73] أبو حيان الأندلسي، *البحر المحيط*، 499/2.

[74] ينظر: جلال الدين السيوطي، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة: المكتبة التوفيقية، 363/2.

[75] المرتضى الزبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، الكويت: دار الهدية، 1965م، 211/34.

[76] ابن القيم إبراهيم بن محمد الجوزية، *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد بن عوض السهلي، الرياض: دار أضواء السلف، 1954م، 768/2-769.

قائلًا: "لقد ودارت في كتب النحو لعَلي بن حازم اللّحيانيّ روايتانِ شاذتانِ شذوذًا شديدًا، أمَّا الأولى، فروايته أنّ من العرب مَن يجزم بـ(أنْ) النَّاصبة للمضارع، إذ ذَكَر أنَّ بعض بني صباح من ضبة أنشده قول امرئ القيس:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنا تَعالَوْا إلَى أنْ يَأْتِنَا الصَّيدُ نَحْطِبِ

وأمّا الرّواية الثّانية فمَا ذكره مِن أنَّه سمع بعض العرب ينصب الفعل المضارع بـ(لم) الجازمة، كقراءة بعض القُرّاء شذوذًا "أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ" [الشرح:1] بفتح الحاء."[77]

لقد أجمع النّحاة على أنَّ مجيء الفعل المضارع مجزومًا بـ (أنْ) في بيت امرئ القيس من باب الشّذوذ عن المطّرد في القياس النّحويّ، فلا يُقاس عليه ولا تبنى عليه قاعدة.

8- التَّرخيم في غير النِّداء

قال امرؤ القيس[78]: [الطويل]

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيْفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ

فقد رخّم امرؤ القيس كلمة (مَالٍ) في بيته السابق، رغم أنّه ليس بمنادى، وذلك لضرورة الشّعر، وقد جوّاز النُّحاة الترخيم في غير النِّداء ضرورة، ولكن بشروط:

1-أن يكون ذلك في الشّعر ضرورة، فلا يُرخم في النّثر، وقد عدّ صاحب التّسهيل قولهم: (يَا صَاحِ)، و(أَطْرِق كَرَا) على الأشهر شذوذًا، إذ الأصل: (كروان) فرخّم في غير الشّعر، إلّا أنَّ المبرّد زعم أنّه ليس مرخمًا؛ لأنَّ ذكر الكروان يقال له: كرا.[79]

2-أن يكون الاسم صالحًا للنداء، فلا يجوز في نحو (الغُلام والكتاب) لوجود (أل) التعريف، لأنَّ كلّ اسم دخلت عليه (أل) لا يصلح للنداء إلَّا بواسطة (أيُّها)، فلا يُقال: (الغُلا والكتا)، ويرادُ بهما (الغُلام والكتاب).

3-أن يكون الاسم إمَّا زائدًا على الثلاثة، كما في قول امرئ القيس (مالٍ)، أو مختومًا بتاء التَّأنيث، كقول جَرير[80]: [الوافر]

أَلاَ أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماماً وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَةً أُمَامَا

أراد: أُمامَةُ.[81]

ويرى سيبويه وجمهور البصريين لا مانع من ترخيم (مالٍ) في بيت امرئ القيس على لغة مَن ينظر، حيث قال سيبويه: "اعلم أنَّ كلّ شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاء بعد أن حذفت الهاء منه في شعر أو كلام، يجوز فيما لا هاء فيه بعد أن تحذف منه كقول امرئ القيس: (طَرِيفُ بنُ مَالِ)، حيث جعل ما بقي بعد ما حذف، بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، كما جعل ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء"[82]، أي أنّه ترك حركة اللام في (مالِ) على ما كانت قبل الحذف، وهي الكسر على لغة مَن ينظر الحرف

---

[77] شوقي ضيف، *المدارس النحوية*، القاهرة: دار المعارف، 1968م، ص187.

[78] امرؤ القيس، الديوان، ص 103.

[79] ينظر: ابن مالك الأنصاري، شرح تسهيل الفوائد، 432/3.

[80] جرير بن عطية، الديوان، بيروت، دار بيروت، 1986م، ص407.

[81] ينظر: محمد علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، 272/3-273؛ عبد الغني الدقر، *معجم القواعد العربية في النحو والتصريف*، دمشق: دار القلم، 1986م، ص137.

[82] سيبويه، *الكتاب*، 254/2-255.

المحذوف، فسيبويه وجمهور البصريينَ جوّزوا ترخيم الاسم ضرورة على اللغتين، لغة مَن ينتظر ولغة مَن لا ينتظر التي أجمع عليها النّحاة كلّهم.[83]

وقد بيّن محمد عيد أنَّ سبب اضطرار الشاعر إلى الإتيان باسم مرخّم في غير النداء هو تقييد الوزن والقافية له، إذ يقول: "إنَّ الأصل في التّرخيم هو ترخيم الاسم المنادى فقط لأنّه حكم من أحكامه، فإذا كان الاسم غير منادى لا يصحّ ترخيمه، بل يستعمل كاملًا دون حذف شيء منه، لكن النُّحاة استثنوا من ذلك ما يضطر إليه الشاعر في شعره، ولا يجد مفرًّا من حذف بعض الكلمة، حينئذٍ يجوز له الحذف مع أنَّ الاسم غير منادى؛ لأنَّ مجال الشَّاعر في استعمال الكلمات ضيق؛ لحاجته للوزن والقافية والتقديم والتّأخير، فيباح له ما لا يباح للنَّاثر، ويطلق على هذا المُباح له اسم (ضرورة الشّعر)، ومن ذلك المباح حذف أواخر بعض الكلمات دون أن تكون مناديات، وممّا يستشهد به لذلك قول امرئ القيس (مالِ) على لغة مَن ينتظر."[84]

الخاتمة

لقد وقفتُ في هذا البحث على أهمّ الأوجه التي خالف فيها امرؤ القيس القوانين التي وضعها النُّحاة لضبط اللّغة من اللّحن والتّحريف، وإن كانت مخالفته هذه في أغلبها من باب الضّرورة الشّعريّة التي جوّزها أكثر النُّحاة في الشّعر، لأنَّ الشّاعر محكوم بوزنٍ واحدٍ وقافية موحّدة لا يمكنه الخروج عليها، كما لا يمكن اعتبار هذه المخالفات منهجًا سار عليه، فهو شاعر حاله حال غيره من الشّعراء الذين أوردوا هذه المخالفات في أشعارهم إذا ما اضطروا وغَلبهم الوزن والقافية، كذلك فقد بيّنتُ آراء النُّحاة حول هذه المخالفات التي أوردها امرؤ القيس في شعره، فمنهم مَن جوّز له هذه المخالفات بحجة الضّرورة الشّعريّة التي تلزم الشّاعر في بناء قصيدته، وإنَّ هذه المخالفات لو جاءت في النّثر لكانت شواذًّا مُستقبحًا، وبعضهم جوّزَ مجيء هذه المخالفات في الشّعر والنّثر لأنّها لغات قبائل عربية دارت على ألسنتهم، لكنّهم رفضوا رفضًا قاطعًا مجيئها في القرآن الكريم بحجة أنَّ القرآن الكريم منزّه عن كلّ عيب وشكٍّ، ومنهم مَن اعتبر مجيء هذه الأساليب الشّاذّة- برأيهم- خروجًا عن المطّرد في النّحو العربيّ سواءً أكان شعرًا أم نثرًا؟ فلا يُقاس عليه ولا تبنى عليه قاعدة.

المصادر والمراجع

ابن جني، عثمان. *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952.

ابن جني، عثمان. *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، 1993.

ابن جني، عثمان. *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. تحقيق: علي ناصيف وعبد الفتاح اسماعيل شبلي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1999.

ابن السَّرَّاج، محمد. *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفَتْلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988.

ابن عاشور، محمد. *التحرير والتنوير*. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984.

ابن عصفور، علي الإشبيلي. *ضرائر الشعر*. تحقيق: سيد محمد إبراهيم. القاهرة: دار الأندلس، 1980.

ابن مالك، محمد. *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. مكة: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1982.

ابن مالك، محمد. *شرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. القاهرة: دار هجر، 1990.

ابن هشام، عبد الله الأنصاري. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: عبد الغني الدقر. دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1984.

ابن هشام، عبد الله الأنصاري. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك وآخرون. دمشق: دار الفكر، 1985.

أبو حيان، محمد الأندلسي. *البحر المحيط*. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر، 2000.

[83] ينظر: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي،2008م، 146/3.

[84] محمد عيد، *النحو المصفّى*، القاهرة: مكتبة الشباب، 1975م، ص522.

الأخطل، غياث. *الديوان*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1994.
الأزهري، محمد. *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2001.
الاستراباذي، رضي الدين. *شرح كافية ابن الحاجب*. تحقيق: إميل يعقوب. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
الأصمعي، عبد الملك. *فحولة الشعراء*. تحقيق: ش. تورّي. بيروت: دار الكتاب الجديد، 1971.
الألوسي، محمود. *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415.
امرؤ القيس، جُندح. *الديوان*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، 1984.
امرؤ القيس، جُندح. *الديوان*. تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي. بيروت: دار المعرفة، 2005.
الأنباري، أبو البركات. *لمع الأدلة في أصول النحو*. تحقيق: سعيد الأفغاني. دمشق: دار الفكر, 1957.
الأنباري، أبو البركات. *الإنصاف في مسائل الخلاف*. بيروت: المكتبة العصرية، 2003.
الإيادي، أبو دواد. *الديوان*. تحقيق: أنور محمود الصالحي، وأحمد هاشم السامرائي. دمشق: دار العصماء، 2010.
البغدادي، عبد القادر. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997.
الجمحي، محمد. *طبقات فحول الشعراء*، تحقيق: محمود محمد شاكر، جدة: دار المدني، 1980.
الجوجري، محمد. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. تحقيق: نواف الحارثي. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 2004.
الجوزية، ابن القيم. *إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد بن عوض السهلي. الرياض: دار أضواء السلف، 1954.
حسّان، تمّام. *الأصول*. القاهرة: عالم الكتب، 2000.
حسن، عبّاس. *النحو الوافي*. القاهرة: دار المعارف، 1960.
الحموي، تقي الدين. *خزانة الأدب وغاية الأرب*. تحقيق: عصام شقيو. بيروت: دار الهلال، 2004.
الحموي، ياقوت. *معجم الأدباء*. تحقيق: حسّان عبّاس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1993.
الدقر، عبد الغني. *معجم القواعد العربية في النحو والتصريف*. دمشق: دار القلم، 1986.
ذو الرمة، غيلان. *الديوان*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1995.
الرماني، علي. *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: سيف بن عبد الرحمن العريفي، [رسالة دكتوراه]، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. 1998
الزبيدي، المرتضى. *تاج العروس من جواهر القاموس*. الكويت: دار الهدية، 1965.
الزمخشري، محمود. *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*. بيروت: دار الكتاب العربي، 1407.
الزمخشري، محمود. *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: علي بو ملحم. بيروت: مكتبة الهلال، 1993.
سيبويه، عمرو. *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988.
السيرافي، الحسن. *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2008.
السيوطي، جلال الدين. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. القاهرة: المكتبة التوفيقية، 1328.
السيوطي، جلال الدين. *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. تحقيق: محمود فجّال، دمشق: دار القلم، 1989.
الشنقيطي، محمد الأمين. *العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير*. تحقيق: خالد بن عثمان السَّبْت. مكّة المكرّمة: دار عالم الفوائد. 1426.
الشنقيطي، محمد الأمين. *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. جدة: مجمع الفقه الإسلامي، 1995.
صادق الرافعي، مصطفى. *تاريخ آداب العرب*. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.
الصبان، محمد. *حاشية الصبان على شرح الأشموني*. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.
ضيف، شوقي. *المدارس النحوية*. القاهرة: دار المعارف، 1968.
الطبرسي، الفضل. *مجمع البيان في تفسير القرآن*. بيروت: دار المعرفة، 1988.
عبد اللطيف، محمد. *اللغة وبناء الشعر*. القاهرة: مكتبة الجيزة العامة، 1992.
العبسي، عنترة. *الديوان*. بيروت: مطبعة الآداب، 1893.
العجلي، الفضل. *الديوان*. تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 2006.
عطية، جرير. *الديوان*، بيروت، دار بيروت، 1986.

العكبري، أبو البقاء. *التبيان في إعراب القران*. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1976.

العكبري، أبو البقاء. *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي. 1986.

عيد، محمد. *النحو المصفّى*. القاهرة: مكتبة الشباب. 1975.

الفارسي، أبو علي. *المسائل العسكرية*. تحقيق: علي جابر المنصوري. عمّان: الدار العلمية الدولية. 2002.

الفراء، يحيى. *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، بلا تاريخ.

القزّاز القيرواني، محمد. *ما يجوز للشاعر في الضرورة*. تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي. الكويت: دار العروبة، 1981.

القيسي، الحسن. *إيضاح شواهد الإيضاح*. تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني. بيروت: دار الغرب الإسلامي. 1987.

الكراجكي، محمد. *القول المبين عن وجوب مسح الرجلين*. تحقيق: علي موسى الكعبي. قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1410.

المبارك، محمد. *منتهى الطلب من أشعار العرب*. تحقيق: محمد نبيل طريفي. بيروت: دار صادر، 1999.

المبرد، محمد. *المقتضب في اللغة والأدب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. القاهرة: عالم الكتب، 1994.

المرادي، بدر الدين. *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق: طه محسن. الموصل: مؤسسة دار الكتب. 1976

المرادي، بدر الدين. *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. القاهرة: دار الفكر العربي. 2008.

المعري، أبو العلاء. *رسالة الصاهل والشاحج*. تحقيق: عائشة عبد الرحمن. القاهرة، دار المعارف، 1984.

النابغة الذبياني، زياد. *الديوان*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف، 1980.

النَّحَّاس، أحمد. *إعراب القرآن*. تحقيق: محمد علي بيضون. بيروت: دار الكتب العلمية، 1421.

النويري، أحمد. *نهاية الأرب في فنون الأدب*. تحقيق: يحيى الشامي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

KAYNAKÇA

Abdüllatîf, Hamâse. *el-Luga ve binâü'ş-şi'r*. Kâhire: Mektebetü'l-cîzeî'l-'Âmme, 1992.

Absî, Antere. *ed-Dîvân*. Beyrût: Matbaatu'l-'Âdab, 1893.

Ahtal, Gıyâs. ed-Dîvân. thk. Mehdî Muhammed Nâsırüddin. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1994.

Âlûsî, Mahmûd. *Rûhu'l-meʿânî fî tefsîri'l-kurʾâni'l-ʿazîm ve's-sebʿi'l-mesânî*. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1415.

Asmaî, Abdülmelik. *Fuhûletü'ş-şuʿarâʾ*. thk. Ch. Torrey, Beyrût: Dârü'l-Kitâbi'l-Cedid,1971.

Atıyye, Cerîr b. *ed-Dîvân*. Beyrût: Dâr Beyrût, 1986.

Bağdâdî, Abdülkâdir. *Hizânetü'l-edeb ve lübbü lübâbi lisâni'l-ʿArab*. thk. Abdüsselâm Hârûn: Kâhire: Mektebetü'l-Hancî, 1997.

Celâlüddîn es-Süyûtî, *Hemʿu'l-hevâmiʿ fî şerhi cemʿi'l-cevâmi*. thk. Abdülhamîd Hindâvî, Kâhire: el-Mektebetu't-Tevfîkiyye, 1328.

Cevcerî, Muhammed. *Şerhü şüzûrü'z-zeheb fî marifeti kelami'l-'Arab*. thk. Nevâf el-Harisî. el-Medinetü'l-Münevvere: el-Camiatü'l-İslamiyye, 2004.

Cevziyye, Burhâneddîn. *İrşadu's-salik ila hallî elfiyeti ibn mâlik.* thk. Muhammed b. Avaz es-Sehî, Riyad: Dârü Edvâi's-Selef, 1954.

Cumahî, Muhammed b. Sellâm. *Tabakâtü fuhûli'ş-şuʿarâ*. thk. Mahmûd Muhammed Şâkir. Cidde: Dâru'l-Medenî, 1980.

Dakr, Abdulganî. *Mu'cemu'l-kavâ'idi'l-arabiyye fi'n- nahv ve't-tasrîf*. Dımeşk: Dâru'l-Kalem, 1986.

Dayf, Şevkî. *el-Medârisü'n-nahviyye*. Kâhire: Dâru'l-Me'ârif, 1968.

Ebû Hayyân, Muhammed el-Endelüs. *el-Bahrü'l-muhît*. thk. Muhammed Cemîl Sıdkî. Beyrût: Dâru'l-Fikr, 2000.

Enbârî, Ebü'l-Berekât. *el-İnsâf fî mesâ'ili'l-hilâf*. Beyrût: el-Mektebetu'l-Mısriyye, 2003.

Enbârî, Ebü'l-Berekât. *Lümaʿu'l-edille fî usûli'n-nahv*. thk. saîd el-Efgânî. Dımaşk: Dâru'l-Fikr, 1957.

Esterâbâdî, Radıyyüddîn. *Şerhu kâfiyeti İbni'l-hâcib*. thk. Emîl Yaʿkūb. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1998.

Eyâdî, Ebû Dâvûd. *ed-Divan*. thk. Enver Mahmud es-Salihî ve Ahmed Haşim es-Samirâî. Dımaşk: Dârü'l-usamâ 2010.

Ezherî, Muhammed. *Tehzîbu'l-luga*. thk. Muhammed Avaz Mer'ab. Beyrût: Dâru İhyâi't-Turâsi'l-Arabî, 2001.

Fârisî, Ebû Alî. *el-Mesâ'ilü'l-ʿaskeriyyât*. thk. Ali b.Câbir el-Mansûr, ʿAmmân: ed-Dâru'l-İlmiyyetu'd-devliyye, 2002.

Ferrâ, Yahyâ. *Meʿâni'l-kur'ân*. thk. Abdülfettâh İsmâil Şelebî. Kâhire: Dâru'l-Mısriyye li't-te'lîf ve't-terceme, ts.

Hamevî, Takıyyüddîn. *Hizânetü'l-edeb ve gayetü'l-ereb*. thk. İsâm İşkero. Beyrût: Dâru'l-Hilâl, 2004.

Hasan, Abbâs. *en-Nahvu'l-vâfî*. Kâhire: Dâru'l-Meʿârif, 1960.

Hassân, Temmâm. *el-Usûl*. Kâhire: Âlemu'l-Kutub, 2000.

Iyd, Muhammed. *en-Nahvu'l-musaffâ*. Kâhire: Mektebetü'ş-Şebâb, 1975.

İbn Âşûr, Muhammed. *et-Tahrîr ve't-tenvîr*. Tunus: ed-dâru't-Tunusiyye, 1984.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân. *el-Hasâ'is*. thk. Muhammed Ali en-Neccâr. Kâhire: Dâru'l-Kutubi'l-Mısriyye, 1952.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân. *el-Muhteseb fî tebyîni vücûhi şevâzzi'l-kırâ'ât ve'l-îzâh ʿanhâ*. thk. Ali en-Necdî Nâsıf ve Abdülfettâh İsmâil Şelebî. Kâhire: el-Meclisü'l-A'la li'ş-şüûni'l-İslamiyye, 1999.

İbn Cinnî, Ebü'l-Feth Osmân. *Sırru sınâʿati'l-iʿrâb*. thk. Hasan Hindâvî. Dımeşk: Dâru'l-Kalem, 1993.

İbn Hişâm, Cemâleddin el-Ensârî. *Muğni'l-lebîb an kütübi'l-eʿârîb*. thk. Mâzin Mübârek v.dğr. Dımaşk: Dâru'l-Fikr, 1985.

İbn Hişâm, Cemâleddin el-Ensârî. *Şerhu şüzûri'z-zeheb fî maʿrifeti kelâmi'l-ʿArab*. thk. Abdülganî ed-Dakr. Dımaşk: eş-şerketu'l-Müttehide, 1984.

İbn Mâlik, Muhammed el-Endelüsî. *Şerhu'l-kâfiyeti'ş-şâfiye*. thk. Abdülmün'im Ahmed Herîdî, Mekke: Câmi'atü Ümmi'l-Kura, Merkezü'l-bahsi'l-ilmî ve İhyâü't-türâsi'l-İslâmî, 1982.

İbn Mâlik, Muhammed el-Endelüsî. *Şerhu't-teshîli'l-fevâ'id*. thk. Abdurrahman es-Seyyid ve Muhammed el-Mahtûn. Kâhire: Dâr Hıcr, 1990.

İbn Serrâc, Muhammed. *el-Usûl fi'n-nahiv*. thk. Abdulhuseyn Fetlî. Beyrût: Müessesetu'r-Risâle, 1988.

İclî, Ebü'n-Necm el-Fazl. ed-Dîvân. thk. Muhammed Edîb Abdulvahid Cemran. Dımaşk: Mabûʿâtu Mecmeʿu'l-Lüğati'l-ʿArabiyye, 2006.

İmruülkays, Hunduc. *ed-Dîvân*. thk. Abdurrahman el-mustavî, Beyrût: Dâru'l-Maʿrife, 2004.

İmruülkays, Hunduc. *ed-Dîvân***.** thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. Kâhire: Dâru'l-Meʿârif, 1984.

İşbîlî, İbn Usfûr. Darâiru'ş-şi'r. thk. Seyyid İbrâhîm Muhammed. Kâhire: Dâru'l-Endelüs, 1980.

Kaysî, el-Hasan. *Îzâhu Şevâhidi'l-îzâh*. thk. Muhammed b. Hamûd ed-Da'cânî. Beyrût: Dâru'l-Ğarb el-İslâmî, 1987.

Kazzâz el-Kayrevânî, Muhammed. *Mâ yecûzü li'ş-şâʿir fi'z-zarûre*. thk. Ramazan Abdüttevvâb ve Selâhaddin el-Hâdî. Küveyt: Dâru'l-Urube, 1981.

Kerâcki, Muhammed. *el-Kavlü'l-mübin an vücûbi meshi'r-ricleyn*. thk. Ali Musa el-Ka'bî. Kom: Müessesetü Âl-i Beyt li-İhyai't-Türâs 1410.

Maarrî, Ebü'l-Alâ. *Risâletü's-sâhil ve'ş-şâhic*, thk. Âişe Abdurrahman. Kâhire: Dâru'l-Maʻrife,1984.

Murâdî, Bedrüddîn. *el-Cene'd-dânî fî hurûfi'l-meʿânî*. thk. Tâhâ Muhsin. Musul: Müessesetü Dâri'l-Kütüb, 1976.

Murâdî, Bedrüddîn. *Tavzîhu'l-makâsıd ve'l-mesâlik bi-şerhi Elfiyyeti İbn Mâlik*. thk. Abdurrahmân Ali Süleyman. Kâhire: Dâru'l-Fikrî'l-Arabî, 2008.

Mübârek, Muhammed. *Müntehe't-taleb min eşʿâri'l-ʿarab*. thk. Muhammed Nebîl Turayfî. Beyrût: Dâru Sâdr, 1999.

Müberred, Muhammed. *el-Kâmil fi'l-luğa ve'l-edeb*. thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. Kâhire: Dâru'l-Fikri'l-Arabî, 1997.

Nâbiga ez-Zübyânî, Ziyâd. *ed-Dîvân*. thk. Muhammed Ebü'l-Fazl İbrâhim. Kâhire: Dâru'l-Meʻârif, 1980.

Nehhâs, Ebû Caʻfer Ahmed. *İʻrâbü'l-kur'ân*. thk. Muhammed Ali Beydun. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1421.

Nüveyrî, Ahmed. *Nihâyetü'l-ereb fî fünûni'l-edeb*. thk. Yahyâ eş-Şamî, Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 2004.

Râfiî, Mustafa Sâdık. *Târîhu âdâbi'l-ʿarab*. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 2000.

Rummânî, Alî. *Şerhu kitâbi sîbeveyhi*. thk. Seyf b. Abdurrahmân el-Arîfî, Riyad: Camiatü`l-İmam Muhammed b. Suûd el-İslamiyye, '' Doktora Tezi'', 1998.

Sabbân, Muhammed. *Hâşiye ʿalâ şerhi'l-üşmûnî*. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1997.

Sîbeveyhî, Amr. *el-Kitâb*. thk. Abdusselâm Hârûn. Kâhire: Mektebetü'l-Hancî, 1988.

Sîrâfî, el-Hasen. *Şerhu kitâbi sîbeveyhî*. thk. Ali Seyyid Ali. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 2008.

Süyûtî, Celâlüddîn. *el-İktirâh fî usûli'n-nahv ve cedelih*. thk. Mahmûd Fucâl, Dımaşk: Dâru'l-Kalem, 1989.

Şinkîtî, Muhammed. *Edvâʾü'l-beyân fî îzâhi'l-kurʾân bi'l-kurʾân*. Cidde: Mecmau'l-Fıkhi'l-İslâmî, 1995.

Şinkîtî, Muhammed. *el-Azbu'n-Nemîr min mecâlisi'ş-şınkîtî fi't-tefsîr*. thk. Halid b. Osman es-Sebt. Mekke: Dâru İlmi'l-Fevâid, 1426.

Tabersî, el-Hasen. *Mecmaʿu'l-beyân fî tefsîri'l-kurʾân*. Beyrût: Dâru'l-Maʻrife,1988.

ʿUkberî, Ebu'l-Bekâ. *et-Tebyîn ʿan mezâhibi'n-naḥviyyîne'l-basriyyîn ve'l-kûfiyyîn*. thk. Abdurrahman b. Süleyman el-Useymîn. Beyrût: Dâru'l-ğarb el-İslâmî,1986.

ʿUkberî, Ebu'l-Bekâ. *et-Tibyân fî i'râbi'l-kur'ân*. thk. Ali Muhammed el-Becâvî. Kâ hire: Mektebetü ʻÎsâ el-Bâbî ve Şerîkâhî, 1976.

Zebîdî, el-Murtazâ. *Tâcü'l-ʿarûs min cevâhiri'l-Kāmûs*. Küveyt: Dâru'l-Hidâye, 1965.

Zemahşerî, Mahmûd. *el-Keşşâf ʿan hakâʾıkı gavâmizi't-tenzîl ve ʿuyûni'l-ekâvîl fî vücûhi't-teʾvîl*. Beyrût: Dârul-Kitabi'l-ʻArabî, 1407.

Zemahşerî, Mahmûd. *el-Mufassal fî sınâʿati'l-iʿrâb*. thk. Ali b. Melham. Beyrût: Mektebetü'l-Hilâl, 1993.

Zürrumme, Gaylân. *ed-Dîvân*. Beyrût: Dâru'l-Kutubi'l-İlmiyye, 1995.

STRUCTURED ABSTRACT

Since the first century AH, The scholars of the Arabic language have noticed that this language is restricted in its words, structures, poetry and prose by firm and specific laws. Where they began to extract these laws and expanded them to get a group of completed Arabic language sciences. Such as grammar, morphology, rhetoric, and rhyme science. Then these sciences became containing those laws. The scholars also noticed that the speech of the Arabs may contain compositions that break those laws and violated it, so they wrote several books in these methods that came out of those laws. The four types of measurement (grammatical measurement, morphological measurement, rhetorical measurement, and rhyming measurement) can be considered an origin in the Arabic language. Scholars, both ancient and modern, have written many research on it, and perhaps Imru' al-Qays is one of the poets who violated these standards. While searching in the books of grammar, morphology and the necessity of poetry, I found that there are some poems in which Imru' al-Qays violated the grammatical analogy. In my research, I tried to write these irregularities, and I found that they are very few when compared to the rest of his poetry, and this indicates that he is an eloquent poet, but he resorted to these violations because of the necessity of poetry, because the rhyme in the poem obligates him not to deviate from it. His violation of grammatical measurement was in several matters, namely: Entering a preposition on another preposition, and this is considered in the Arabic language as a method that is contrary to grammatical measurement, but Imru' al-Qays did this because of poetic necessity, and scholars were divided on this issue into three, the first group said: What Imru' al-Qays did is permissible, and there are other poets and writers who did that. The second group said: What he did is not permissible and is considered not eloquent and no grammatical rule is built on it. The third group said: What he did is sometimes permissible because this style is found among other poets and writers and is also found in the Qur'an and the Noble Hadith, and sometimes it is not permissible because there are not many examples of it in the words of the Arabs. Omitting the pronoun referring to a noun before it in the sentence: Imru' al-Qays said a verse of poetry and did not mention the pronoun in the sentence, and this is considered to be contrary to the Arabic language, and it is a weak style, but some scholars said this is possible, but only in poetry because of the necessity of poetry. As it is not permissible to use this method for anything other than poetry. Omitting the letter (قد) in the swear answer if the verb is in the past: Imru' al-Qays chanted poetry in which he omitted the letter (قد) in the swear answer, and the verb was past tense. Some scholars considered this method contrary to the grammatical rule and it is not in the Arabic language, others considered that this method is permissible and the reason for deletion is because there is a word separating the swear and the answer to the swear, and this is possible in the Arabic language. Connecting affirmative verb with forbidding verb by a conjunction, Imru' al-Qays linked the affirmative verb with the forbidding verb by means of conjunction (حرف العطف) in one of his poetry. Which made some scholars describe his style as weak and does not come in the Arabic language. Where they said, the affirmative verb can be linked to the verb that has fatha or the verb that has damma, but it cannot be linked with the forbidding verb. Conversion of the present fixed verb using one of the tools that make the verb moving: Imru' al-Qays transformed the present firm verb using one of the tools that make the verb moveable. Some scholars considered this method to be weak, and there are not many examples of it in the speech of the Arabs. It is known in the Arabic language that these tools are not used with the firm verbs. Deleting some letters from words without a grammatical rule. Imru' al-Qays deleted some letters in some words. Some scholars considered this method to be contrary to grammatical measurement because the grammatical rule says: It is not permissible to delete any letter from a word unless there is a grammatical rule calling for that deletion, but some scholars said that this is permissible in poetry because of the necessity of poetry. Thus, we saw that Imru' al-Qays violated the grammatical measurement in some grammatical issues, and most of these violations were due to the necessity of poetry, and very few of them were due to deviation from the rules of grammar.